

دراسة تحليلية لواقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024
An analytical study of the reality of monetary policy in Algeria during
the period 2000-2024

شرقي آسية¹

جامعة ألكي محند أولحاج البويرة، الجزائر

a.cherfi@univ-bouira.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025-08-24

تاريخ الاستلام: 2025-06-22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024، من خلال استعراض أدواتها، أهدافها، معرفة مختلف التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض، وتوضيح علاقتها مع متغيرات مربع كالدور، وكما تسعى الدراسة إلى تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها التي تعدّ مؤشراً جوهرياً لفهم اتجاهات السياسة النقدية. خلصت الدراسة أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 عرفت عدة إصلاحات من خلال التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض، ولم تتمكن بفعالية من تحقيق التوازن بين أهداف الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، فيما يخص الكتلة النقدية عرفت نمواً متسارعاً خاصة في فترات الوفرة المالية، أما بالنسبة لمقابلاتها فقد كانت الأصول الخارجية تمثل المكون الرئيس للمقابلات، لكن مع تراجع أسعار النفط وانخفاض احتياطات الصرف، أصبح صافي الدين الحكومي والقروض للاقتصاد يشكلان النسبة الأكبر. الكلمات المفتاحية: سياسة النقدية، مربع كالدور، كتلة نقدية، مقابلات الكتلة النقدية.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of monetary policy in Algeria during the period 2000-2024, by reviewing its tools and objectives, identifying the various amendments introduced to the Monetary and Credit Law, and clarifying its relationship with the variables of the Kaldor square. The study also seeks to analyze the evolution of the money supply and its components, which are an

¹ شرقي آسية

essential indicator for understanding monetary policy trends. The study concludes that monetary policy in Algeria during the period 2000-2024 witnessed several reforms through amendments introduced to the Monetary and Credit Law, and was unable to effectively achieve a balance between the objectives of monetary stability and economic growth. Regarding the money supply, it experienced rapid growth, especially during periods of financial abundance. Regarding its counterparts, external assets represented the main component of the counterparts. However, with the decline in oil prices and the decline in foreign exchange reserves, net government debt and loans to the economy now constitute the largest proportion.

Keywords: Monetary policy, Kaldor square, money supply, counterpart money supply.

مقدمة:

تُعَدّ السياسة النقدية من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتكمن أهمية هذه السياسة في قدرتها على التأثير المباشر في عرض النقود وأسعار الفائدة، وذلك بهدف تحقيق أهداف متعددة، أهمها استقرار الأسعار، تقليص البطالة، تحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وترتبط هذه الأهداف ارتباطاً وثيقاً بما يعرف بـ"مربع كالدور"، الذي يعكس العلاقة التبادلية بين أربع متغيرات رئيسية: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات.

خلال العقود الأولى بعد الاستقلال، تميزت السياسة النقدية في الجزائر بسيطرة الدولة الكاملة على النظام المالي والمصرفي، حيث كان بنك الجزائر يقوم بدور المسير الإداري للنقد، في ظل غياب أدوات سوقية فعالة. غير أن نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات شكلت نقطة تحول، مع بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث بدأت تتبلور أدوار جديدة للسياسة النقدية، خاصة بعد إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وتحرير نسب الفائدة وسعر الصرف.

بعد سنة 2000، دخلت السياسة النقدية في الجزائر مرحلة جديدة تميزت باستقرار نسبي في المؤشرات الاقتصادية الكلية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتراكم احتياطات الصرف، مما أتاح لبنك الجزائر هامشاً أوسع للتحرك في إدارة السيولة



ومواجهة الضغوط التضخمية. إلا أن هذا المسار لم يكن خاليًا من التحديات، خاصة في ظل هشاشة القاعدة الإنتاجية، ضعف التنوع الاقتصادي، والتبعية المفرطة لعائدات المحروقات، وهي عوامل قللت من فعالية السياسة النقدية في التحكم في المتغيرات الكلية، وعلى رأسها التضخم وسعر الصرف. وهذا ما زاد من أهمية الاهتمام بموضوع تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

بناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024؟

كما تترتب على الإشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية التي قمنا بالمحاولة على الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

- ماهية السياسية النقدية؟ ماهي اهم التعديلات التي أدخلت على قانون والقرض؟
- فيما تتمثل أهم التطورات التي عرفت متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2023؟

- ما واقع الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024؟
أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية.
- معرفة أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض.
- توضيح علاقة السياسة النقدية بمتغيرات مربع كالدور.
تحليل الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر.

1- السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 2000

1.1- ماهية السياسة النقدية

1.1.1-تعريف السياسة النقدية: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأنظمة والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي بهدف تنظيم النشاط المصرفي، وإعادة التوازن والاستقرار بين الكمية المعروضة من

النقود وبين الكمية المطلوبة منها في أسواق النقد (فاروق، 2014، ص 420). كما مر تطور السياسة النقدية عبر المراحل التالية:

الجدول 1: مراحل تطور السياسة النقدية

المرحلة	الفترة الزمنية	الفكر الاقتصادي	السياسة المستخدمة
الاولى	قبا أزمة 1929	الكلاسيكي	السياسة النقدية
الثانية	بعد أزمة 1929	الكيثزي	السياسة المالية
الثالثة	1982-1951	النقدي	السياسة النقدية
الرابعة	نهاية القرن 20	جدل مالي ونقدي	السياسات متكاملتان

المصدر: عبد الحليم عمار غربي. (2018). الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي،

مطبوعات Kie Publiations، ص 81.

2.1.1- أدوات السياسة النقدية: أشرنا سابقا من خلال تعريف السياسة النقدية أن البنك المركزي يمكن أن يؤثر على عرض النقود من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات.

- الأدوات المباشرة: التي تتمثل في تأطير الائتمان، النسب الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة لاجل الاستيراد، قيام البنك المركزي ببعض العمليات الخارجية والتأثير والاقتناع الادبي. (عزي، 2013، ص 115)

- الأدوات غير المباشرة: عمليات السوق المفتوحة التي تؤثر على الرصد النقدي، معدل الخصم الذي يثر على حجم القروض المخصصة، ونسب الاحتياطات الإلزامية المطلوبة والتي تثر في قيمة المضاعف النقدي. (محمد، 2012، ص 57)

3.1.1-أهداف السياسة النقدية: إن السياسة النقدية كالسياسة الضريبية لها أربعة أهداف: العمالة المرتفعة، استقرار الائتمان، سعر صرف ملائم، معدل مرتفع للنمو الاقتصادي (توماس، 2002، ص 487). وبصفة عامة ترمي السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المتمثلة فيما يلي (بلعزوز، 2008، ص 114):

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.

- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.

- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.

- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.

- العمل على التوزيع العادل للثروة.

2.1- مسار السياسة النقدية في الجزائر بعد سنة 2000

بعد أكثر من عقد من تطبيق قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر سنة 1990، والذي أسّس للإطار القانوني للنظام المالي والمصرفي في الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي، تبين وجود عدد من الثغرات والنقائص، ولضمان استمرارية فعالية البنك المركزي في تحقيق الأهداف المنشودة، قام بإدخال بعض التعديلات على هذا القانون.

1.2.1- التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10:

- الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتعلق بالنقد والقرض: ويعتبر هذا الأمر أول تعديل يمس قانون النقد والقرض وأهم ما جاء به هذا الأمر هو الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية. (الأمر 01-01، 2001، ص 4-5)

- الأمر 11-03 المؤرخ في 26/08/2003 والمتعلق بالنقد والقرض: جاء هذا الأمر لمحاولة تكييف النظام المالي والمصرفي مع المقاييس الدولية في هذا المجال، حيث يعتبر نصها تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01. وجاء هذا الأمر بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية. (الأمر 01-03، 2003، ص 3)
- الأمر 04-10 المؤرخ في 26/08/2010 والمتعلق بالنقد والقرض: وجاء لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك، وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وتمثل مهمة بنك الجزائر حسب المادة 32 في الحرص على استقرار الأسعار والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي. (الأمر 04-10، 2010، ص 11)
- قانون رقم 10-17 متمم للأمر 11-03: جاء هذا القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي يهدف الى قيام بنك الجزائر بشراء مباشره السندات التي تصدرها الخزينة العمومية لمدة خمس سنوات وهذا ما نصت عليه المادة 12 مكرر بغض النظر عن كل الاحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:
 - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

• تنفذ هذه الآلية لمراقبه تنفيذ برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية ومراقبة الميزانية والتي ينبغي ان تفضي في نهاية الامر كأقصى تقدير الى تحقيق توازنات في خزينه الدولة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، "تحدد الية تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر بتنظيم. (عدوان، 2022، ص 22)

- القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023: الذي مثل محطة هامة في مسار تحديث النظام المالي والنقدي الجزائري، ويأتي في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي شرعت فيها السلطات العمومية استجابة للتحويلات العميقة التي يشهدها السياقين الوطني والدولي. وقد جاء هذا القانون ليُلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، حيث يهدف القانون إلى تكييف النظام القانوني والتنظيمي للاستجابة للتغيرات الاقتصادية والمالية العميقة والتحديات التقنية والتكنولوجية والسماح بالانفتاح على جهات فاعلة اقتصادية جديدة. وينص القانون بشكل خاص على تعزيز حوكمة بنك الجزائر والمجلس النقدي والمصرفي واللجنة البنكية والبنوك والمؤسسات المالية. (بنك الجزائر)

2.2.1- علاقة السياسة النقدية بمتغيرات مربع كالدور في الجزائر 2000-2023

تعمل السلطات النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رسم معالم السياسة النقدية الواجب اتباعها وتنفيذها لتحقيق أهدافها المتمثلة في استقرار الأسعار، دعم النمو، توفير مناصب عمل وتوازن ميزان المدفوعات، والتي يعبر عنها بمتغيرات مربع كالدور السحري، وبغرض معرفة العلاقة بين هذه الأخيرة وبين السياسة النقدية المتبعة في الجزائر وجب توضيح أهم التطورات التي عرفتها متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 وفقا ما يلي:

-تطور معدل النمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2023: يعدّ النمو الاقتصادي من أهداف السياسة النقدية، ويتحقق ذلك من خلال تحفيز الاستثمار والإنفاق، مما يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي، الجدول الموالي يوضح تطورات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2023:
الجدول 2: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2023

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو الاقتصادي	3.80	3.00	5.40	6.50	4.50	5.40	2.90	3.10	2.5
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي	1.20	4.80	3.00	2.40	2.60	4.10	3.20	3.90	1.50
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
معدل النمو الاقتصادي	1.40	0.90	-5.0	3.80	3.60	4.10			

المصدر: بنك الدولي، متاح على :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&view=chart>

في بداية الالفية عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3.80% سنة 2000 إلى 6.50% سنة 2003 وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال الفترة المدروسة، وهذا راجع بالأساس إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنًا على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. وفي الفترة الممتدة بين 2005 و2009، شهد الاقتصاد تراجعًا ملحوظًا، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 5.40% في 2005، لينخفض سنة 2009، وهذا نتيجة للازمة العالمية، أما خلال الفترة بين 2010 و2016، عرف



معدل النمو الاقتصادي استقراراً نسبياً، ويعود ذلك للاستثمار في المشاريع التنموية بإطلاق برنامج التوظيف النمو الاقتصادي. مع بداية سنة 2017، تباطأ النمو الاقتصادي، حيث انخفض إلى حوالي 1.5%، وتفاقت التحديات، لا سيما في ظل تراجع أسعار النفط الذي أثر سلباً على موارد الدولة، فبين 2017 و2019، شهد الاقتصاد الوطني تباطؤاً واضحاً، حيث بلغت معدلات النمو أقل من 1%، وحيث بلغت نسبة الانكماش 0.9% في 2019. ومع بداية جائحة كورونا عام 2020، تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل حاد، مما أدى إلى انكماش أكبر في الاقتصاد. لكن، خلال 2021 و2022، بدأت مؤشرات النمو تتحسن تدريجياً، حيث سجلت معدلات نمو بلغت 3.80% و3.60% على التوالي، مع توقعات بتحسن إضافي يصل إلى 4.10% في عام 2023، مدعومة بسياسات اقتصادية جديدة واستراتيجيات وطنية تستهدف تعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية حتى عام 2030.

-تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2023: تُعد محاربة البطالة من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر، نظراً لارتباطها الوثيق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن، في حال عدم تحقيق هذا الهدف، فإن لذلك تأثيراً سلبياً على مستوى التشغيل، مما يؤدي إلى فشل السياسة الاقتصادية في مجملها (شدولي، بن شيخ، 2024، ص 166)، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الترة 2000-2023:

الجدول 3: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29.80	27.30	25.90	23.70	17.60	15.30	12.30	13.80	11.30
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10.20	10.00	10.00	11.00	9.80	10.20	11.20	10.20	12.00

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة	12.10	12.30	14.10	13.60	12.30	11.70

المصدر: البنك الدولي، متاح على:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

نلاحظ من خلال الجدول ان معدلات البطالة شهدت انخفاضا ملحوظا حيث كانت في سنة 2000 تساوي 29.80%، ولقد بدأت البطالة في التراجع ابتداء من سنة 2001 حيث بلغت في نفس السنة 27.30% التي تزامنت مع بدء تطبيق برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، وذلك عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق التوسع في الإيرادات وتمويل المشروعات الاقتصادية لتصل في سنة 2009 الى 10.20%، وأيضا تبنت الحكومة مجموعة من الإجراءات والبرامج من اجل معالجة مشكل البطالة وتتمثل في: برامج العقود قبل التشغيل، انشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، برامج القروض المصغرة، لكن هذا التحسن لم يدم، إذ عادت البطالة للارتفاع بعد 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط واتباع سياسات تقشفية، ما أدى إلى تقليص النفقات وتجميد التوظيف. وتفاقم الأوضاع مع أزمة كورونا، قبل أن تتراجع البطالة نسبياً في 2022 و2023 إلى حدود 11.7% مع تحسن الظروف الاقتصادية والصحية.

-تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2023: تتجلى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في قدرتها على الإسهام في تحقيق التوازن الخارجي، لا سيما من خلال تحسين رصيد ميزان المدفوعات خلال فترات متعددة. وقد ظهر هذا التأثير الإيجابي بشكل واضح، خاصة في الفترات التي شهدت استقراراً نسبياً في أسعار الصرف وأسواق النفط العالمية. ورغم ما يطرأ من تغيرات على مستوى الاقتصاد الدولي، مثل تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف، فإن السياسة النقدية في



الجزائر ظلت تتمتع بقدر من الفعالية، وهو ما تؤكد المؤشرات المتعلقة برصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2023، حيث لوحظت فترات تحسن ساهمت في دعم التوازن الخارجي للبلاد.

الجدول 4: تطور معدل رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2023

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.94	29.55	37.04
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان المدفوعات	3.86	15.32	20.14	12.05	0.133	-5.88	-	-	-
21.76	26.03	27.54							
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
رصيد ميزان المدفوعات	-	-	-	-1.48	18.47	6.35			
15.82	16.92	16.37							

المصدر: بنك الجزائر، أرشيف ميزان المدفوعات السنوي 200-2023، متاح على:

[https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%#/A7%D8%AA)

[algeria.dz/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%#/A7%D8%AA)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%#/A7%D8%AA)

[#/A7%D8%AA](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%#/A7%D8%AA)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فترة 2000-2008 شهد رصيد ميزان المدفوعات حالة فائض وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات، حيث نجد ان معظم الصادرات تتمثل في المحروقات التي تمثل نسبة 98% من

مجموع الإجمالي الصادر غير أن هذا التوجه الإيجابي لم يستمر، إذ بدأ التراجع يظهر بشكل ملحوظ في عام 2009، حيث انخفض الفائض إلى 3.86 مليار دولار، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية المرتبطة بأزمة الرهن العقاري في 2008، والتي أثرت سلبًا على الأسواق العالمية وأسعار النفط. كما انه عرف عجز بداية من سنة 2014 حيث بلغ نسبة العجز -5.88 مليار دولار وهذا راجع الى انخفاض في اسعار المحروقات التي بلغت 45 دولار للبرميل، ليصل العجز أدنى مستوياته في عام 2019 بنسبة -16.92%. واستمر هذا التراجع خلال عام 2020، متأثرًا بجائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث سجل الميزان عجزًا نسبته -16.37%. وابتداءً من عام 2022، ثم تقلصت في عام 2022 إلى 6.35%. وقد تحقق هذا التحسن الطفيف خلال عام 2023 بفضل تعافي الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية التي كان قد تعرض لها.

- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023: يتمثل المظهر العام المتعارف عليه لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لقيمة النقد (صبيح، 1984، ص 231)، ولهذا يعتبر استقرار الاسعار أحد اهداف السياسة النقدية، حيث يحرص بنك الجزائر على تضيق الفجوة بين توقعات التضخم على المدى القصير والهدف المحدد من قبل مجلس النقد والقرض، من خلال تعديل إدارة العمليات الخاصة بالسياسة النقدية، ولقد عرفت معدلات التضخم طوال فترة الدراسة تذبذبًا، حيث كانت هناك محاولات رامية من طرف الدولة للحد من ارتفاع معدلات التضخم غير ان هذه المحاولات نجحت في بعض الفترات وفشلت في فترات اخرى، ويتضح ان معدلات التضخم شهدت حالة عدم الاستقرار بين الارتفاع والانخفاض. الجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2000-2023 كما يلي:

الجدول 5: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
5.70	4.90	3.70	2.30	1.40	4.0	4.30	1.40	4.20	0.3
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
2.0	4.30	5.60	6.40	4.80	2.90	3.30	8.90	4.50	3.90
						2023	2022	2021	2020
						9.30	9.30	7.20	2.40

المصدر: البنك الدولي، متاح على :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ>

فمن خلال قراءتنا لهذه المعطيات نجد أن التضخم عرف مستويات متدنية في عام 2000، حيث بلغ 0.3، ثم شهد ارتفاعاً في عام 2001، مسجلاً 4.0، يرجع ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية، نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم سجلت بعد ذلك مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك في الفترة من 2005 إلى 2007، حيث ويعزى هذا الانخفاض إلى التطبيق الصارم للسياسة النقدية ووبفضل زيادة مداخل البترول تم تعزيز قيمة العملة الوطنية، لكن هذه النسبة لم تستمر طويلاً فسرعان ما رجعت إلى الارتفاع عامي 2008 و 2009، مسجلاً 4.9 و 5.7 على التوالي. ويعتبر معدل التضخم في عام 2009 من بين أعلى المعدلات التي سُجلت في السنوات العشر الأولى، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد، خاصة في الدول الناشئة، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية في جميع أنحاء العالم. وقد أدى تدخل الدولة فيما يتعلق بتنظيم ودعم الأسعار إلى انخفاض معدل التضخم في عام 2010، حيث بلغ 3.90. وفي عام 2011، سُجلت نسبة 4.5، ثم ارتفع بعد ذلك ارتفاعاً بلغ 8.90 في عام 2012. ويرجع ذلك، بالإضافة إلى التضخم المستورد، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج

والاستيراد. غير أن احتواء الحكومة لهذا التضخم قد حول هذا الارتفاع إلى انخفاض، حيث بلغ في عام 2014 معدل 2.90. ثم عاد بعد ذلك إلى الارتفاع مجدداً في عامي 2015 و 2016، حيث سجل على التوالي 4.8 و 6.4.

كما نلاحظ أيضاً في السنوات من 2014 الى 2019 في مستهل هذه المرحلة، كانت مستويات التضخم ضمن نطاق معقول، ثم أخذت في التصاعد ببطء حتى بلغت أوجها في سنة 2016 قبل أن تنحسر في السنوات التالية. يُنسب هذا الارتفاع جزئياً إلى تراجع أسعار النفط عالمياً، والذي بدأ في منتصف عام 2014، ما أثر على إيرادات الدولة وأفضى إلى اعتماد سياسات مالية متوسعة لكن شهدت سنة 2019 انخفاضاً ملحوظاً في معدلات التضخم. اما بالنسبة للسنوات الأخيرة فيمكننا ملاحظة الاضطرابات في معدلات التضخم كما شهدت هذه الفترة صعوداً ملموساً ودائماً في وتيرة التضخم. يمكن رد هذا الارتفاع إلى أسباب متعددة:

- تأثير جائحة كوفيد-19: أدت هذه الجائحة إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أعباء الشحن، مما انعكس في أسعار السلع المستوردة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالم.
- تراجع قيمة الدينار الجزائري: أدى انخفاض قيمة الدينار إلى زيادة تكلفة الواردات، مما أسهم في الضغوط التضخمية.
- الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية: أوضحت بعض الدراسات أن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي وزيادة الكتلة النقدية المتداولة قد تكونان من العوامل الداخلية المسببة للتضخم في الجزائر.



2- تحليل الوضعية النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

1.2- الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024: تُعرّف الكتلة النقدية بأنها إجمالي وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية معينة. ويمكن قياسها بمفهومين رئيسيين:

-المفهوم الضيق:يشمل وسائل الدفع الأكثر سيولة، وهي:

- النقود الورقية: الأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة خارج البنوك.
- النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب): الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية، ومراكز الحسابات الجارية البريدية، وصناديق التوفير، والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة العمومية. (محفوظي، 2022، ص 48)

- المفهوم الواسع: يضيف إلى المكونات السابقة عناصر أقل سيولة تُعرف بـ أشباه النقود، وتشمل: •الودائع لأجل لدى البنوك التجارية. والجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024:

الجدول 6: يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-

2024

الوحدة: ملياردج

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	M1	اشباه النقود	M2
2000	484,52	563,65	1048,17	974,35	2022,53
2001	577,15	674,85	1238,5	1235	2473,51
2002	664,68	741,49	1416,34	1485,19	2901,53
2003	781,33	862,17	1643,5	1656	3299,5
2004	874,34	1291,16	2165,5	1478,7	3644,4
2005	921,01	1516,49	2437,5	1632,9	4070,4

4827,6	1649,8	3177,8	2096,4	1081,4	2006
5994,6	1761	4233,6	2949,1	1284,5	2007
6955,9	1991	4964,9	3424,9	1540	2008
7178,7	2228,9	4949,2	3119,9	1829,3	2009
8162,8	2524,3	5638,5	3539,9	2098,6	2010
9929,2	2787,5	7141,7	4570,2	2571,5	2011
11013,4	3331,5	7681,9	4729,6	2952,3	2012
11941.5	3691.7	8249.8	5045.8	3204.0	2013
13663.9	4083.7	9580.2	5921.3	3658.9	2014
13704.51	4443.37	9261.13	5153.06	4108.07	2015
13816.3	4409.33	9406.97	4909.77	4497.2	2016
14974.57	4708.51	10266.06	5504.16	4716.9	2017
16636.71	5232.59	11404.11	6477.3	4926.81	2018
16506.62	5531.43	10975.19	5537.59	5437.6	2019
174659.64	5757.81	11901.82	5763.49	6138.33	2020
20053.51	6463.2	13590.31	6878.16	6712.15	2021
22964.47	7584.93	15379.54	7986.74	7392.8	2022
24330.98	8012.03	16318.95	8288.2	8030.75	2023
25038.73	16926.86	16926.86	8637.62	8289.94	مارس 2024

المصدر: بنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A>

تكشف البيانات الواردة في الجدول المبين أعلاه عن تطور ملحوظ خلال الفترة المدروسة لمؤشرات الكتلة النقدية بنمو مطرد ومضاعف للكتلة النقدية بمفهومها الواسع، هذا النمو الكبير يعكس توسعاً نقدياً هاماً في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. كما يمكن ملاحظة تسارع وتيرة النمو بشكل خاص في السنوات الأولى من الألفية، وهذا الارتفاع راجع إلى نوع السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه



الفترة والتي كانت تتسم بالتوسع، حيث تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية التي ضخت سيولة إضافية في شرايين الاقتصاد الجزائري، من خلال البرنامج الأول في برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، وخصص له مبلغ مالي يقدر بـ 525 مليار دج، ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) وقدر المبلغ الإجمالي للاستثمار فيه بـ 9000 مليار دج. (غريبي، 2010، ص 15-16)، كما شهدت الفترة الممتدة من 2019 إلى مارس 2024 تقلبات ملحوظة في مكونات الكتلة النقدية، متأثرة بعوامل اقتصادية وصحية عالمية ومحلية. حيث يلاحظ استمرار نمو الكتلة النقدية بمعناها الواسع، هذا النمو كان مدفوعاً بشكل رئيسي ببرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي دام لمدة سنة في 2021 حيث جاء التمويل على أربع دفعات كالتالي :

جدول 7: دفعات برنامج اعادة التمويل 2021

التاريخ	التمويل الأول	التمويل الثاني	التمويل الثالث	التمويل الرابع
	2021/07/07	2021/08/04	2021/09/08	2021/11/03
المبلغ	396.1	443.9	420.1	420.3

المصدر : من تقارير سنوية لبنك الجزائر

2.2 - تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية: تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهات المصدرة للنقود على الغير أي هي "الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي (هني، 1991، ص13)، ويمكن تصنيفها إلى : صافي الأصول الخارجية: تتجسد الحقوق على بقية العالم في الذهب النقدي والعملات الأجنبية الصعبة وحقوق السحب الخاصة التي يتوفر عليها البلد

(لطرش، 2010، ص 101)، والقروض المقدمة إلى الاقتصاد والقروض المقدمة للدولة. (خليل، 2014، 133)

الجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2024 كما يلي:

الجدول 8: تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2024 :
الوحدة مليار دج

السنوات	صافي الاصول الخارجية	القروض المقدمة للدولة	القروض المقدمة للاقتصاد
2000	776	667,5	993,73
2001	1310,7	569,7	1078,4
2002	1755,7	578,6	1266,8
2003	2342,7	423,4	1380,2
2004	3119,2	20,6-	1535
2005	4179,7	933,2-	1779,8
2006	5515	1304,1-	1905,4
2007	7415,5	2193,1-	2205,2
2008	10247	3627,3-	2615,5
2009	10886	3488,9-	3086,5
2010	11997	3510,9-	3268,1
2011	13922,4	3406,6-	3726,5
2012	14939.9	3343,4-	4298,5
2013	15225.2	3235.4-	5156.3



6504.6	2015.2-	15734.5	2014
7272.4	5675.31	15375.4	2015
7909.9	2682.2	12596	2016
8880	4691.9	11227.4	2017
9976.3	6325.7	9485.6	2018
10857.8	7019.8	7598.6	2019
11182.2	9353.4	6517.8	2020
9794.7	12908.7	6559.1	2021
10115.2	13042.4	8650.4	2022
10697.8	13298.3	9427.2	2023
10699.8	14239.8	9431.6	مارس 2024

المصدر: بنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A>

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي: ن صافي الأصول الخارجية باعتباره المحرك الرئيسي للتوسع النقدي في الجزائر خلال معظم فترة الدراسة، حيث شهدت الأصول الخارجية تزايدا مستمرا، غير أن هذه نسبة تختلف من سنة إلى أخرى ، ويمكن إرجاع هذا التغير في حجم صافي الأصول الخارجية إلى تغير في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث تعتبر المحروقات من أهم مصادر بل المدخل الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر، حيث ارتفعت هذه الأصول من 776 مليار/دج سنة 2000 إلى 15734.5 سنة 2014 مشكلة بذلك المصدر الأساسي لإنشاء العملة الأساسية، وهذا الارتفاع الكبير جدا في حجم صافي الأصول الخارجية راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن في أسعار المحروقات(البترول) حيث وصل إلى 111 دولار للبرميل سنة

2012. أما خلال فترة 2015 إلى غاية مارس 2024 فقد عرف تراجعاً ويفسر لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من التحسن الموالي لسعر صرف الاورو مقابل الدولار العملات التي تشكل احتياطات الصرف ليوصل الانخفاض الى 6517 مليار دج سنة 2020 وهذا بسبب انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية مقابل الدولار ليستمر في الارتفاع البطيء في ثلاث السنوات الأخيرة من الدراسة. فيما يخص تطور القروض المقدمة للدولة فنجد انها خلال الفترة بداية من سنة 2004 كانت بالإشارة السالبة، وهذا راجع الى تحسن الوضع المالي للدولة بفضل ارتفاع إيرادات النفط، انخفاض صافي اقتراض الحكومة من النظام المصرفي بشكل كبير، وتسديد الدولة ما عليها من الالتزامات اتجاه الجهاز المصرفي. نظرا للسياسة المطبقة من طرف الخزينة العمومية، وبالتالي يعكس هذا قدرة الدولة على تمويل نفقاتها وحتى تسديد ديون سابقة بفضل الفوائض المالية المحققة، لكن مع تراجع أسعار النفط في نهاية الفترة، عادت الحكومة للاقتراض من النظام المصرفي، حيث تحولت القيمة إلى موجبة مجدداً في عامي 2015 و2016 لترتفع ارتفاع محسوس في السنوات الأخيرة وذلك يعود للإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية الكبرى مقابل الانخفاض الطفيف في أسعار المحروقات بالإضافة الى ضعف تنويع الاقتصاد. أما القروض المقدمة للاقتصاد تعتبر احدى مكونات مجاميع القروض الداخلية، حيث نلاحظ خلال الفترة المدروسة انها عرفت ارتفاعاً مستمراً حيث بلغت 6504.6 مليار/دج سنة 2014 بعدما كانت 993,73 سنة 2000، يمكن إرجاع هذا التحسن في حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى تحسن ظروف الاستثمار، وبالنسبة للسنوات الأخيرة فان قروض الاقتصاد شهدت ارتفاع محسوس حيث بلغت 8880 في سنة 2017 لتقفز الى 10699 في مارس 2024 وذلك راجع الى مشاريع التي قررتھا الجزائر في دعم المؤسسات الناشئة وانهاش الاقتصاد بتشجيع المشاريع التي تقف على التصدير.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، يمكن القول إن السياسة النقدية في الجزائر قد مرت بمراحل متعددة، واكبت خلالها التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، لا سيما بعد الشروع في برامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال نحو اقتصاد السوق. وبعد سنة 2000، ورغم تحسن المؤشرات المالية بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية، إلا أن السياسة النقدية واجهت صعوبات في تحقيق التوازن بين أهداف الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي، خاصة في ظل محدودية التنوع الاقتصادي وضعف نجاعة القنوات الانتقالية للسياسة النقدية. فقد شهدت الكتلة النقدية بمختلف مكوناتها (النقد المتداول، الودائع، شبه النقد) زيادات ملحوظة، خصوصاً في الفترات التي تميزت بارتفاع الإيرادات البترولية، وهو ما عكس في كثير من الأحيان الطابع التوسعي للسياسة المالية، لا سيما من خلال لجوء الدولة إلى الإنفاق العمومي الواسع. هذا التوسع النقدي لم يكن دائماً مدعوماً بزيادة مقابلات حقيقية، خاصة في جانب الإنتاج المحلي أو احتياطات الصرف، مما أدى إلى بروز اختلالات هيكلية، تجلت في ارتفاع معدلات التضخم، تدني القدرة الشرائية، وتراجع فعالية أدوات السياسة النقدية في امتصاص السيولة الزائدة. كما ساهم ضعف سوق الرساميل والبطء في تعميق الشمول المالي في توجيه الكتلة النقدية نحو الأنشطة غير الإنتاجية أو خارج القنوات الرسمية. وقد أظهرت المقابلات النقدية (كالأصول الخارجية، القروض للاقتصاد، صافي الدين الحكومي) تغيرات متباينة، حيث طغت في بعض الفترات المقابلات ذات الطابع المالي غير المنتج، مما حدّ من قدرة الكتلة النقدية على المساهمة الفعلية في تمويل التنمية الاقتصادية.

الهوامش:

- الأخضر أبو علاء عزي، (2013)، الواقعة النقدية في بلد بترولي، دار البيازوري.
- الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، (2003)، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52.
- الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، (2010)، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50.
- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفيري 2001 المتعلق بالنقد والقرض، (2001)، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14.
- بلعزوز بن علي، (2008)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بنك الجزائر، متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>
- البنك الدولي، متاح على الموقع :
https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are?cid=ECR_GA_worldbank_AR_EXTP_search&s_kwcid=AL!18468!3!709166652641!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&gad_source=1
- توماس ماير وآخرون (ترجمة أحمد عبد الخالق)، (2002)، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض.
- خليل عبد القادر، (2014)، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي: مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.



- صبحي تادرس قريصة، (1984)، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت.
- الطاهر لطرش، (2010)، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- طيب شدولي، بن شيخ عبد الرحمان، (2024)، اصلاحات السياسة النقدية في ظل الحوكمة ومدى فعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2023، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت الجزائر.
- عبد الحليم عمار غربي، (2018)، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات Kie Publications.
- عدوان علي، بن سماعيل حياة، (2002)، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990-2020، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1.
- غربي أحمد، (2010)، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية.
- فاروق بن صالح الخطيب، (2014)، النقود والسياسات النقدية، جدة.
- محفوضي إبراهيم الخليل، (2022)، أثر زيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة الجلفة.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2012)، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.
- هني أحمد، (1991)، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب

- الأخضر أبو علاء عزي، الواقعة النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري، 2013.
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- توماس ماير وآخرون (ترجمة أحمد عبد الخالق)، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض، 2002.
- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي: مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- صبيحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات Kie Publications، 2018.
- فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسات النقدية، جدة، 2014.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- هني أحمد، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

2- الأوامر

- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، 2001.
- الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، 2003.
- الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، 2010.

3- المقالات والدوريات العلمية

- طيب شدولي، بن شيخ عبد الرحمان، "إصلاحات السياسة النقدية في ظل الحوكمة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال



الفترة 2000-2023"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت الجزائر، 2024.

— عدوان علي، بن سماعيل حياة، "دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض خلال الفترة 1990-2020"، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، 2002.

— غريبي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، 2010.

— محفوضي إبراهيم الخليل، "أثر زيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة الجلفة، 2022.

4- المواقع الإلكترونية

- : <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>
- : https://www.albankaldawli.org/ext/ar/who-we-are?cid=ECR_GA_worldbank_AR_EXTP_search&s_kwcid=AL!18468!3!709166652641!b!!g!!%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&gad_source=1